Publication	Al Bawaba
Date	November 20, 2016
Circulation	50,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Egypt's pharmacists threaten to hold partial strike in fight against pharmaceutical companies
Page	07
Reporter	Afaf Hamdy

بسبب أزمة عدم حساب هامش الربح بالنسب المقررة قانونًا

صيادلة مصر يهددون بـ«إضراب جزئى» فى مواجهة شركات الأدوية

◆ عفاف حمدى

دخلت الأزمة الدائرة بين وزارة الصحة ونقابة الصيادلة من ناحية، وشركات الأدوية من ناحية أخرى حول اختفاء بعض الأصناف من السوق، منعطفا جديدا بتكليف الرئيس السيسى لوزارتى الاستثمار والصحة بتشكيل لجنة للوقوف على الأدوية الناقصة، وهى اللجنة التى انتهت إلى ضرورة استيراد «60» صنفا من الأدوية الخاصة بأمراض الكلى والأورام والسرطان والسكر بشكل عاجل.

الأزمة بدأت برفض الشركات استيراد الأدوية قبل أن يوافق أحمد عماد وزير الصحة على رفع سعر الأدوية من 40٪ إلى 50٪ وهو ما رفضه الوزير بدوره وساندته فى موقفه نقابة الصيادلة، التى تقف حائلا من أجل عدم زيادة الأسعار فى ظل الأزمات الاقتصادية إلى تواجهها البلاد، غير أن تدخل الحكومة لا يحل الأزمة من جذورها.

من جانبه أشاد أحمد فاروق، أمين عام نقابة الصيادلة، بالقرار الذى اتخذه الرئيس، موضحا أن الأزمة تتمثل فى كون وزير الصحة لا علم له بسوق الدواء وكيفية التعامل مع تلك الشركات، وأضاف فاروق أن نقابة الصيادلة لا تمثل فقط «200» ألف صيدلى بل مسئولة عن الأمن الدوائى لملايين الشعب المصرى، مضيفا أن الجمعية العمومية للنقابة والمقرر عقدها يوم 25 نوفمبر ستناقش الأدوية غير المسعرة جبريا والتى زادت أسعارها للضعف.

ومن أبرز المقترحات على جدول الجمعية العمومية، أوضح فاروق أن أبرزها سيكون مطالبة شركات الأدوية بتنفيذ القرار 499، ويقضى هذا القرار برفع هامش ربح الصيادلة واحتساب 25٪ للأدوية المحلية، و18٪ للمستورد، كما سيتم عرض توصيات النقابات الفرعية.

واستكمل أنه سيتم عرض فكرة الإضراب الجزئى لصيادلة مصر، وذلك بسبب أزمة عدم حساب هامش الربح بالنسب المقررة للقرار رقم 499 لسنة 2012 بعد الزيادة الأخيرة فى أسعار الأدوية، والزم القرار فى المادة السابعة منه شركات الأدوية بزيادة هامش ربح الصيادلة بنسبة 1٪ سنويًا، فقد آن الأوان لمطالبة شركات الأدوية بالقيام بدورها وعدم إعلاء امتيازاتها على مصلحة الوطن وتنفيذ القرارات الوزارية منذ 2012، موضحا أن الإضراب الجزئى سيتحول فيما بعد إلى إضراب عام وشامل، قائلا «آن الأوان لنسترد جزءا من حقوقنا المادية، فنحن أكثر من تأثر بقرار تعويم الجنيه، ونحن أصحاب رؤوس الأموال التى لا تزيد».

أصدر وزير الصحة قرارا وزاريا ملزما لجميع الأطراف بسحب الأدوية منتهية الصلاحية، المحلية والمصنعة لدى الغير، لغسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية لمدة عام وإرجاعها للشركات بدون قيد أو شرط وذلك للأدوية المسعرة حتى تاريخ آخر اجتماع تم مع غرفة صناعة الدواء ونقابة الصيادلة وعدد من أعضاء مجلس النواب يوم الاثنين الماضى 14 نوفمبر 2016، وإصدار قرار عقابى للشركات المنتجة وشركات التوزيع ومصانع الأدوية المصنعة لدى الغير (النول) التى تمتنع عن سحب الأدوية منتهية الصلاحية (بإيقاف الترخيص لمدة ستة أشهر). من ناحيته قال محمد العبد، رئيس لجنة الصيدليات بنقابة الصيدلة، إنه من المعروف والمتداول دوليا أن شركات الأدوية هى من تقوم بسحب أدويتها منتهية الصلاحية وتتحمل هى خسائر هذا، أما أن يتحمله الصيدلى فيحدث هنا فقط فى مصر، موضحا أن شركات الأدوية تتعنت فى تنفيذ العديد من القرارات فى سبيل مصلحتها فقط.

وأضاف العبد أن النقابة تفتح قنوات الحوار مع مجلس الوزراء ووزير الصحة الدكتور أحمد عماد مثن أجل إلزام تلك الشركات بتنفيذ القانون، مضيفا أن ما يحدث منها غير مبرر وهو أسلوب «لوى ذراع» فإما أن ترفع الدواء أو تمتنع

جهود حكومية لمواجهة أزمة نقص الأدوية «صورة أرشيفية»

عماد

فاروق

> أصدر وزير الصحة قرارا وزاريا ملزما لجميع الأطراف بسحب الأدوية منتهية الصلاحية، المحلية والمصنعة لدى الغير، لغسيل السوق من الأدوية منتهية الصلاحية لمدة عام وإرجاعها للشركات بدون قيد أو شرط